كلمة ونص

نبيل الملاح

منظومة العدالة

سبق أن كتبت عدة مقالات عن القضاء سعياً لتقديم الرؤى والأفكار التي تساعد في تأمين حسن سير العدالة، فالقضاء هون الطريق إلى تحقيق العدل والإنصاف ومنح الظلم والاستغلال.

ومن المعلوم أن القضاة والمحامين هم جناحا العدالة ولهم الحصانة التي تحميهم من الأذى والافتراء وتمنع رفع دعاوى كيدية بحقهم من أحد أطراف الدعاوى، وباعتقادي أن الخبراء الذين تستعين بهم المحاكم هم أيضاً جناح مهم في ميزان العدالة لكنهم لا يتمتعون بأي حصانة تحميهم في مواجهة الدعاوى الكيدية بحقهم التي رفعها أحد أطراف الدعوى لمجرد أن الخبير قدم خبرته بما لا يرضيه، رغم أن الأمر الطبيعي أن يتم ذلك باعتبار أن الدعوى تقام بين صاحب حق مدعٍ ومغتصب لحق مدعى عليه أو العكس.

ولوحظ في السنوات الأخيرة ازدياد الدعاوى الجزائية المرفوعة بحق بعض الخبراء وفقاً للمادة ٤٠٢ من قانون العقوبات التي تتعلق بالتقرير الكاذب، رغم أن نص المادة واضح لا لبس فيه بأنه يطبق على التقرير الكاذب في حال الجزم بأنه مناف للحقيقة، وهذا يعني بوضوح أن على النيابة العامة أن تقوم بتحري الأدلة الواضحة والمقنعة قبل تحريك الدعوى وأن تأخذ بعين الاعتبار أن الخبرة هي في الأساس تحقيق فني خاضع للاستيضاح من أطراف الدعوى وهي غير ملزمة للمحكمة التي يعود لها القرار النهائي في اعتمادها أو إعادتها أو هدرها، وأن الدعوى التي تفصل بناء على تقرير الخبرة تبقى خاضعة للاستئناف والطعن وبالتالي إعادة الخبرة أو هدرها وفقاً لما تراه المحكمة المختصة، كما أن قانون الخبراء أخضع الخبراء للمساءلة المسلكية عن طريق إدارة التفتيش القضائي تصل إلى شطب الخبير نهائياً من جدول الخبراء، وإلى المساءلة مدنياً وفقاً لما نصت عليه المادة ١٥٧ من قانون البينات، لذلك يجب وضع الضوابط اللازمة لتطبيق المادة ٤٠٢ من قانون العقوبات ما يتوافق مع غاية المشرع ويحقق الحصانة المطلوبة لعمل الخبراء، والعناية بانتقاء الخبراء من أصحاب العلم والخبرة والنزاهة وشطب أسماء الخبراء الذين يثبت عدم كفاءتهم ونزاهتهم من خلال عملهم في الخبرات التي يكلفون بها لدى المحاكم.

انتقل إلى الجناح الآخر في منظومة العدالة التي تقوم بشكل أساسي على السلطة القضائية، ألا وهو جهاز قوى الأمن الداخلي الذي يتولى حفظ الأمن وملاحقة الذين يعتدون على الناس وممتلكاتهم وينظمون الضبوط اللازمة لإحالتهم إلى القضاء لمحاكمتهم، وهو الجهاز الذي يتولى تنفيذ الأحكام القضائية الجزائية وإدارة السجون.

وتبعاً لذلك يتعرض عناصر الشرطة لمكائد واتهامات بسبب قيامهم بواجبهم في ضبط المخالفات والجرائم وعدم تهاونهم مع مرتكبي الجرائم والمخالفات، ما يتطلب تأمين الحصانة اللازمة لهم والتدقيق بالتقارير الكاذبة التي تأتي بحقهم ما يحفظ كرامتهم وسمعتهم وعدم اتخاذ أي إجراء بحقهم قبل التحقق من مدى صحة الاتهامات الموجهة إليهم.

إن الدولة المدنية الديمقراطية تقوم على مؤسسات قوية تتعامل فيما بينها، ويأتي التنسيق بين السلطة القضائية – ولا أقصد المحاكم- وبين السلطة التنفيذية وجهاز الشرطة الذي يتكون من ضباط حقوقيين، دعماً لمنظومة العدالة.

مؤسسة المياه «تتبرأ» من التلوث والاتهامات موجهة للصهاريج

الأعطال تحرم مواطنين في اللاذقية من مياه الشرب

اللاذقية- عبير محمود

أكد مدير الشركة العامة لكهرباء اللاذقية أحمد قرقماز أنه تم الانتهاء من إصلاح العطل الذي حدث في محطة السن والذي أثر في إمدادات المياه لكل المحاور المستفيدة منها، والوضع الآن في محطة السن طبيعي، مشيراً إلى أنه تم الانتهاء أيضاً من أعمال الصيانة في محطة تحويل جبلة وإعادتها للخدمة.

من جهته أكد رئيس وحدات المياه في مؤسسة مياه الشرب باسم شيحا أن عودة ضخ المياه إلى طبيعتها تحتاج إلى عدة ساعات، من محطة السن عبر خطوط الضخ وخزانات التجميع والشبكات.

وفي ظل المعاناة الكبيرة من انقطاع مياه الشرب ضمن محافظة اللاذقية، أعلنت مؤسسة مياه الشرب في اللاذقية أمس، عن انقطاع التيار الكهربائي عن محطة السن ما سيؤثر في إمدادات المياه لكل المحاور المستفيدة منها.

وفي منشور لها على صفحتها بمنصة «فيسبوك»، بيّنت المؤسسة أن المحاور المتأثرة تشمل مدينة اللاذقية، جبلة، القرداحة، الدالية، حرف المسيترة، الجوبة، الشير، وذكرت أن الورشات تعمل لإعادة التغذية بشكل كامل على جميع المخارج.

في وقت يعاني معظم سكان محافظة اللاذقية الانقطاع المتكرر لمياه الشرب عن المنازل وغياب مياه الري عن العديد من الأراضي الزراعية، وسط شكاوى يومية للمسؤولين عن المياه من دون حلول جذرية.

ويشكل انقطاع المياه عبئاً كبيراً على الأهالي الذين يضطرون للتعبئة عن طريق صهاريج مياه «غير معروفة المصدر» بأسعار مرتفعة جداً تزيد بين اليوم والآخر لتصبح حالياً متفاوتة بين ٣٥ إلى ٥٠ ألف ليرة حسب سعة الخزان، مع الإشارة إلى عدم القدرة على التأكد من مدى صلاحية هذه المياه للشرب، في ظل اضطرار المواطنين للتعبئة منها بسبب غياب مياه «الدولة».

وخلال الساعات الماضية، تداولت عدة صفحات إلكترونية مناشدات لمواطنين من حي الدعتور وحارة الدن لظهور حالات تسمم وترفع حروري نتيجة «اشتباه بتلوث المياه»، وذلك أن العديد من الصهاريج تمت تعبئتها من مصادر غير موثوقة، الأمر الذي استدعى تدخل محافظ اللاذقية عامر هلال ووجه بمتابعة الموضوع بالتنسيق بين عضو المكتب التنفيذي المختص لقطاع الصحة ومديرية الصحة لإرسال فريق طبي لإجراء التحاليل اللازمة للحالات بشكل مجاني وتقديم ما يلزم من علاج.

وأصدرت مؤسسة مياه الشرب بياناً على صفحتها بمنصة فيسبوك أكدت إجراء تحاليل للمياه المستخدمة في المناطق المذكورة وتم قطف عينات، ونتيجتها مطابقة للمواصفات القياسية السورية لمياه الشرب، نافية وجود أي حالة تلوث بمياه الشرب.

وشددت المؤسسة على عملها وحرصها على سلامة المواطنين والاستعداد الدائم للاستجابة لأي شكوى تتعلق بنوعية المياه، منوهة بإجراء تحاليل دورية عبر عينات عشوائية من شبكات المياه لكل مصادر المياه ضمن المحافظة، وذلك بهدف التأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية السورية.

معمل في السويداء ينتج السجاد الصوفي سوبر تبريزي

السويداء- عبير صيموعة

يبدو أن قضية استقدام نول حديث لمعمل سجاد السويداء تم إقصاؤها تماماً من حسابات المعمل بعد عجز الوزارات المتعاقبة لسنوات عن تأمين النول الحديث الذي كان من شأنه إلغاء وتجاوز كل الصعوبات والمعوقات التي تعترض عملية الإنتاج بما فيها نقص اليد العاملة، الأمر الذي دفع الإدارة الحالية إلى إعادة ترميم وتأهيل الأنوال المتوافرة ومن ثم إعادة هيكلة العمل والتوصيف الوظيفي الذي جاء بعد قرار إحداث الشركة العامة للصناعات النسيجية رقم ١١ الصادر في العام الحالي.

وأكد مدير المعمل مأمون أبو حسون في تصريح لـ«الوطن» أن إعادة هيكلة العمل والتوصيف الوظيفي انعكس على عملية الإنتاج لتكون الإيجابية الأكبر لقرار رئاسة مجلس الوزراء بإعادة العمل بقانون الحوافز الإنتاجية القديم الذي كان له أثر إيجابي في تغيير كمية الإنتاج وإنصاف العمال المتبقين ضمن هذا القطاع، موضحاً أن كتلة الحوافز لبعض المواقع مثل عامل النسيج تصل إلى ثلاثة أضعاف الراتب، موضحاً أن غياب الحوافز الإنتاجية سابقاً والذي جاء بناء على قرار وزارة التنمية الإدارية لعام ٢٠٢٢ كان له أثر سلبي على الإنتاج من جهة وعلى العمال من جهة أخرى.

وأشار إلى أن الصعوبات التي واجهت عملية الإنتاج ضمن المعمل تتلخص بعدم تحديث المعمل أو استبدال أنواله منذ تاريخ تأسيسه والذي يعود إلى عام ١٩٧٩ رغم وجود محاولات عديدة سابقة لإحيائه بنول حديث وهو ما لم يحدث حتى تاريخه، علماً أن الوضع الفني للأنوال الحالية متردٍ بسبب قدمها واستهلاكها دفترياً ومالياً، مضيفاً: ومع ذلك تتم معالجة الأمر بالخبرة الفنية المتوافرة حالياً والتي حافظت على تشغيل الأنوال العاملة بحدها الأدنى والبالغ عددها ثلاثة من أصل خمسة أنوال.

وأوضح أن تشغيل ثلاثة أنوال فقط تعود أسبابه إلى نقص اليد العاملة التي يتم تعويضها بالعقود المؤقتة المهنية، إلا أنها لا تفي بالغرض عدا عن كبر سن العاملين، وخاصة عمال الإنتاج وتسرب عدد كبير منهم الأمر الذي أدى إلى غياب الخبرة والنقص في كميات إنتاج المعمل، رغم الطلب الكبير على السجاد لمضاهاته مواصفات السجاد العالمي، حيث ينتج المعمل السجاد الصوفي مثة بالمئة سوبر تبريزي.

وبين أبو حسون أن إنتاج المعمل شهرياً وصل إلى ألفي متر حيث كان لعودة الحوافز الإنتاجية الأثر الواضح على معدلات الإنتاج الشهرية والتي لم تكن تتجاوز ٢٠٠ متر شهرياً، لافتاً إلى أن سعر المتر الحالي من السجاد تم تحديده بـ٢٨٥ ألف ليرة والذي ما زال ينافس أسعار السجاد الموجود في الأسواق المحلية.

وأكد أن المعمل حالياً لا يعاني نقصاً بالمواد الأولية الداخلة في صنع السجاد حيث يتم تأمينها عن طريق الإدارة العامة بحماة من خيوط قطنية وصوفية، إضافة إلى مادة خيط الجوت المستوردة، كما يتم تأمين القطع التبديلية الضرورية للأنوال أيضاً بالتعاون مع الإدارة العامة من المتوافر في الأسواق المحلية وخصوصاً القطع التي كانت مفقودة مثل «مكوك- لطاشة- حدافة- إبر بلاتين»، إضافة إلى التعاون مع معامل وزارة الدفاع في صب بعض القطع مثل «الكامات» والتي نجحت بالتجريب.

يصدر إلى الخليج وبعض الدول الأوروبية بسعر بين ٢٠ إلى ٣٥ دولاراً للكيلو

«القبَّار» الذهب الأخضر مورد رزق لأسر كثيرة بريف حماة الشرقي

مدير الحراج في حماة: ٩٠٠ طن الإنتاج المتوقع ومسموح بنقله

حماة- محمد أحمد خبازي

مع تباشير الفجر وبزوغ الضوء، يخرج رئيف وزوجته وأولاده من منزله إلى جوانب الطرقات في مدينة سلمية لقطاف ما يمكنهم من نبات «القبَّار» البري المعروف شعبياً بـ«الشفلح»، الذي يُجنى عادة من بداية شهر أيار وحتى نهاية آب، ليستفيدوا من ريعه المادي المجزي، عندما يبيعونه لتجار في المنطقة.

وكذلك تحذو الحذو ذاته أسر كثيرة في الريف الشرقي من محافظة حماة، التي ترى في القبار دخلاً موسمياً جيداً يعينها على ظروف الحياة المعيشية الصعبة، ويسد جزءاً من نفقاتها المادية على متطلبات الحياة الأساسية أو دراسة الأبناء الجامعية أو تأمين مستلزمات العيد.

يقول أبو وائل: نخرج من الصباح المبكر وقبل اشتداد حرارة الشمس إلى الأراضي الزراعية بالريف الشرقي، حيث شجيرات القبار، ونعمل بأسرة على جمع نباتها المطلوب جداً في هذا الموسم الصيفي، رغم التعب والشقاء والتعرض لوخز أشواكه أو قرض ولسع الحشرات والزواحف التي تكون متوارية بالشجيرات الصحراوية.

وأوضح أنه وأفراد أسرته يجنون يومياً نحو ٧ إلى ٩ كيلوات من هذا النبات، ويبيع الكيلو للتجار بين ١٣ إلى ١٦ ألف ليرة بحسب حجم الحبة.

ومن جانبه، بيَّن المهندس الزراعي محمد أبو رشيد لـ«الوطن» أن القبار شجيرة برية صغيرة، مقاومة للجفاف تعيش في المناطق الصحراوية والجبلية، ولنباته فوائد طبية وعلاجية كثيرة، فهو غني بالفيتامينات والمعادن، ويستخدم في تخفيف الوزن وفرط الدهون، وفي علاج الأمراض الجلدية والسرطانية، وتسكين آلام المفاصل والروماتيزم، وأمراض المعدة، ويستخدم في علاجات الطب العربي أو الطب البديل وخصوصاً كلصقات طبية للديسك وآلام الركبة، ومن الناحية الغذائية يستخدم كمخلل.

وأوضح أن أسعاره مرتفعة لكونه يصدّر إلى الخارج لاستخدامه في الصناعات الدوائية.

ومن جانبه، بيَّن رئيس مصلحة الزراعة في سلمية أسامة سويدان لـ«الوطن»، أن وزارة الزراعة اعتبرت القبار نباتاً حراجياً، لكونه ينمو في المناطق الحراجية، موضحاً أن ريف سلمية الشرقي غني بهذا النبات الذي أصبح مصدر دخل جيد للمواطنين المشتغلين بجمعه وبيعه.

ولفت إلى أن في المنطقة العديد من المراكز التي تشتريه من الأسر التي تجمعه في مواسمه أي من بداية أيار إلى منتصف شهر آب.

ومن جهته، بيَّنَ مدير الحراج في زراعة حماة عبد الكريم المحمد لـ«الوطن»، أن القبار يعد من النباتات الحراجية، ومسموح بنقله ضمن المحافظة الواحدة أو بين المحافظات بموجب قرار من وزارة الزراعة.

وأضاف: أما تصديره فيحتاج إلى شهادة منشأ، وتم خلال العام الماضي منح نحو ١٧ شهادة منشأ إلى اللاذقية بكمية نحو ٣٨٥ طناً و٦٨٠ كيلوغراماً، متوقعاً إنتاج نحو ٩٠٠ طن.

وذكر (دريد. ش) وهو صاحب مركز لجمع القبار، أنه يشتري ما تجمعه الأسر من هذا النبات من جوانب الطرقات أو الأراضي الحراجية أو الزراعية التي ينبت فيها، بسعر وسطي في هذا العام بين ١٣ إلى ١٦ ألف ليرة، في حين كان في الموسم الماضي بين ٨ إلى ١٠ آلاف ليرة.

وأوضح أن الكميات التي تجمع يومياً أكثر من ٢٥ طناً، ومنها ما يخزن بعد تنظيفه ببراميل بلاستيكية كبيرة مع الماء والملح من أجل المحافظة عليه لتخليله، ومنها ما يباع لتجار كبار بهدف تصديره إلى دول الخليج العربي وبعض البلدان الأوروبية.

وذكر أنه لا يعرف السعر التصديري الحقيقي، ولكنه يعتقد أنه بين ٢٠ إلى ٣٥ دولاراً للكيلو.